العوامل المؤثرة في الانتقال البشري نحو مراكز المدن

م.د فتحي سلمان جدوع

مديرية تربية بغداد /الكرخ الثانية

FthysIman699@gmail.com

الملخص:

تتناول الدراسة أثر العوامل الّتي أدت إلى الانتقال البشريّ نحو مراكز المدن، فقد كان الترحال مرافقاً للإنسان منذ زمن بعيد، منذ أن بدأ يتشكل وعيه لما يحيط به، ويحاول أن يدفع عن نفسه الأخطار البيئيّة التي يتعرّض لها، ولعلّ موضوع الانتقال إلى المدن من الموضوعات التي فرضت نفسها على الدراسة الجغرافيّة منذ أن بدأت تثير مشكلات تتعلّق بتضخم المدن وبضعف الكثافة في الرّيف، وقد أخذت الدراسة على عاتقها أثر هذه العوامل التي أدت إلى الهجرة من خلال التّعريف بها ودراسة تطورها التاريخي، وقد تمّ تقسيم الدراسة على مبحثين، درس المبحث الأوّل الهجرة في دول العالم المتقدم، والهجرة في الدول النامية، ودرس الثّاني العوامل التي أثرت في التنقلات السكانية، وقد اتبعت الدراسة أسس المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي الّذي أسهم في وضع الأسس اللازمة في التحليل، والوصول إلى أبرز النتائج وأهمّ المقترحات.

الكلمات المفتاحيّة: العوامل المؤثرة، الانتقال، مراكز المدن.

Abstract

The research deals with the study of the factors that led to the human move towards city centers. Travel has been accompanying man for a long time, since he began to form his awareness of what surrounds him, and he tried to defend himself from the environmental dangers to

which he is exposed. Perhaps the issue of moving to cities is one of the topics that It imposed itself on geographical study since it began to raise problems related to the expansion of cities and poor density in the countryside.

The research took it upon itself to study these factors that led to migration by defining them and studying their historical development. The research was divided into two sections. The first section studied migration in the countries of the developed world and migration in developing countries, and the second studied the factors that affected population movements. The research followed the foundations of the descriptive analytical method and the historical method, which contributed to laying the necessary foundations for the analysis and arriving at the most prominent results and most important proposals.

Keywords: factors, influencing, transportation, city centers.

المقدّمة:

عرف الإنسان التنقل والترحال والحركة الدائمة منذ أن خلق، فهي ظاهرة قديمة قدم الإنسان، وهذه الحركة هي عبارة عن هجرة يقوم بها الناس (أفراداً أو جماعات) لأوقات محددة أو بصورة دائمة.

وتعكس معظم الحركات السكانية رغبة الإنسان في مغادرة منطقة ما تصعب معيشته بها إلى منطقة أخرى يعتقد في إمكان العيش فيها بصورة أفضل و أحسن .

ولطالما كانت المدن أقوى مراكز جذب لهذه التنقلات و لاسيما في العصر الحديث ، إذ بدأت تمارس هذا الدور مواكبة لنمو وسائل النقل الحديثة والتي حملت إليها أفواج المهاجرين من

أماكن بعيدة و أسهمت بذلك في تضخّم الكثير من المدن وتعدد وظائفها وظهورها كمراكز مهمة في بيئاتها.

إذ تعد مراكز المدن في العالم مقياساً لتفوقها ومركزاً لأهداف المجتمع ورغباته ولطالما كانت و ما زالت القلب النابض فيها وشريان الحياة بالنسبة لها إذ أنها مركز الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، كما تعد مركز المال والأعمال ، فضلاً عن أنها تشكل حجم المنطقة وشكلها وهيكلها ووظيفتها التي توجد بها ونموّها المستقبلي .

وتعد حركة انتقال الأفراد وهجرتهم من الريف إلى المدن من أكثر أنواع الهجرة وضوحاً وأهمية ولاسيما في الدول النامية فضلاً عن أنها تعد من أصعب المشكلات و التحديات التي تواجهها هذه الدول، ويمكن أن نصنف الهجرة على انواع عدة وبحسب الدافع المسبب لها إلى :

اختيارية (طوعية) ، إجبارية وفقاً لإرادة الفرد و ادائمة أو مؤقتة وفقاً لدوام استمراريتها .

أهمية الدراسة : تكمن في إظهار أهم العوامل التي دفعت السكان إلى الانتقال نحو مراكز المدن وعد هذه العوامل عناصر متفاعلة في منظومة متكاملة تعطي المكان الحداثة وهذا بدوره يساعد على فهم الواقع الراهن لقطاع الخدمات السكانية وآفاق تطوّرها المستقبلي في المراكز العمرانية والأقاليم .

أهداف الدراسة : تكمن في التعرف إلى :

١. إظهار العوامل المؤثرة في التباين المكاني في احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني .
٢. اظهار التباين المكاني لأثر كل عامل في الظواهر الجغرافية الخدمية المدروسة .

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في عرض التساؤل الآتي :

ما العوامل التي أسهمت في الانتقال السكاني نحو مراكز المدن .

فرضيّة الدّراسة: تفترض الدراسة أن انتقال السكان حول المدن نتج عن عوامل طرد وجذب وسيكون له آثار كبيرة ونتائج سلبية على المدن والأرياف على حد سواء .

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة بعض المناهج مثل :

المنهج الوصفي و التحليلي الذي تم استعماله في تحليل مراحل التطور للهجرة نحو المدن، من خلال جمع المعلومات واستقراءها وتحليلها، وكذلك بيان حجم الهجرة ومعدّلاتها وأنماطها ورصد التغيرات التي أصابت تيارات الهجرة و حجمها فضلاً عن دراسة أسباب الهجرة وعواملها وآثارها منذ بداية القرن العشرون ، واعتمدت الدراسة على استقراء البيانات المقدمة من الدراسات التي اهتمت بالموضوع دوليا وعالميا.

حدود الدّراسة: تقتصر هذه الدراسة على مناقشة بعض العوامل التي دفعت بالإنسان إلى الإتجاه نحو مراكز المدن وذلك على مستوى العالم .

المبحث الأوّل: إطار نظري ودراسات سابقة

الهجرة الريفية الحضرية في دول العالم :

الهجرة هي محرك رئيس لنمو المدن. في أجزاء كثيرة من العالم، تقود الهجرة الزيادة في التحضر، مما يجعل المدن أماكن أكثر تنوعا للعيش. لقد شهد القرن العشرون انتقالاً مكثّفاً لسكان العالم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، ويسمّى هذا القرن قرن " الثورة الحضرية " ، حيث لم يتوقف النزوح الريفي نحو المدن منذ عام 1920 م إلى يومنا هذا ، وهذا ما تؤكده الإحصاءات حول الهجرة الريفية .

ففي الخمسين سنة التي مضت من سنة / 1950 إلى 1995 م / تضاعف عدد سكان المدن أكثر من ثلاث مرات ، إذ ازداد بمقدار 1.86 مليار شخص ، أي وصل الى ما يقارب 2.6 مليار نسمة سنة 1995 م . **(مايكال تودارو ، 2006 ، 346)**

المطلب الأوّل: مفهوم الهجرة

الهجرة لغةً:

الهجرة في اللغة هي مفهوم يدلّ على معنى التباعد والترك، وتعبر عن الانتقال من مكان إلى آخر (فلاني، د.ت، ص٦٨٩)، ففي معاجم اللغة كلمة هجر هي عكس كلمة وصل وضدّها، وهي تدلّ على المغادرة من أرض إلى أخرى، والأصل في الموروث العربيّ هو انتقال يقوم به البدويّ من مكان وجوده في البادية إلى المدينة (الشهادي، ٢٠٠٩، ١٤)

الهجرة اصطلاحاً:

تدلّ الهجرة في الاصطلاح على تحركات الأفراد الجغرافيّة، وهي أحد أشكال انتقال البشر من مكانهم الأصلي إلى مكان آخر مقصود بالتنقل، ويستلزم ذلك تغيير لمكان إقامتهم (غانم، ٢٠٠٢م، ص١٥_١٦)، فهي كلمة تعبّر عن الانتقال الّذي يخصّ المكان سواء أكان ذلك للفرد أو للجماعة وهي تتصل بالكثير من العلوم كالتاريخ، والاقتصاد، والسياسة، وغيره..(الكيالي، ١٩٩٤م، ٦٧)، أمّا التعريف الجغرافي فيقول بإنّ الهجرة هي عملية انتقال من منطقة إلى أخرى بصورة دائمة أو مؤقتة، وقد يقوم بها الفرد أو الجماعة (غانم، ٢٠٠٢م، ص١٨)، وقد حدد السعي وراء الرزق كسبب من أسباب الانتقال (صاغور، ٢٠٠٠م، ص١٤٣)، وبذلك تكون الهجرة عملية تغيير يقوم بها الإنسان منتقلاً من مكان كان يقيم فيه إلى آخر سواء أكانت حدوده داخل الدولة الواحدة أم خارجها (إبراهيم، ٢٠٠٨، ص١٤٣).

المطلب الثاني: الهجرة الريفية الحضرية في الدول المتقدمة والدول النامية:

في المناطق **المتقدمة** نلحظ زيادة مرتين لعدد السكان في المدن مرتين من 449 إلى 875 مليون، و في المناطق **النامية** نلحظ التضاعف أكثر من ست مرات إذ ازداد من 275 مليون إلى 1.709 مليار **(مايكال تودارو ، 2006 ، 346)** وذلك في مدّة مقدارها ستون عاماً هذه الزيادة في عدد السكان في المناطق النامية تبلغ مقدار عشرة أضعاف ، من حوالي مائة مليون في السنة (1920 م) إلى ما يصل إلى المليار نسمة في سنة 1980 م ، بالتزامن مع

زيادة عدد السكان في الأرياف بنسبة مرتين. **(اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، 1989 ، 299)** .

وقد كانت التقديرات والتوقعات في السابق تشير إلى أن نسبة الحضر في تزايد مستمر فمثلاً كان من المتوقع لعام 1984 م أن نسبة سكان الريف ستنخفض سنة 2000م إلى 53 % ، و أن تزيد نسبة الحضر على 50 % قبيل سنة 2010 م **(سير روي كالن ، 1996 ، ص 19)** .

وفعلاً إن نسبة سكان الحضر ترتفع باستمرار على حساب نسبة سكان الريف ، إذ انخفضت نسبة سكان الريف من 66 % سنة 1960 م إلى 53 % سنة 2000 م .**(أحمد سامر الدعبوسي ، 2007 ، 55)** .

ويشير التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومنظمة الصحة العالمية بعنوان " المدن الخفية " أن غالبية سكان العالم يعيش في المدن ، وهذه النسبة آخذة في الازدياد ، إذ كان عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق حضرية سنة 1990 م أقل من 4 من بين كل 10 أشخاص ، وأصبح في سنة 2010 م أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في مدن.

ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة بحلول سنة 2050 م لتصل إلى 7 من بين كل 10 أشخاص ، علماً بأن سكان الحضر يتزايدون بنحو 60 مليون نسمة كل عام .**(منظمة الصحة العالمية – الموئل – ملخص المدن المخفية ، 2010 ، 07)** .

، وتشير البيانات الإحصائية الحديثة والتقديرات المتوقعة إلى أن الزيادة في عدد سكان المدن بين 1970 م – 2020 م ستكون كلها تقريباً في البلدان النامية (الأقل نمواً) . **(د . محمد سليمان عبد الوهيد ، 20)** .

وفي التقرير الّذي استعرضته الأمم المتحدة ألقت الضوء على أنّه في سنة 2025 م سيكون أكثر من 4.1 مليار، أي ما يصل إلى 88 % من سكان المدن سوف يتجهون إلى الإقامة في المناطق الأقل نسبة في النمو، وهذا ما يعني أنّ الزيادة سوف تصل إلى حدود 178 % أو 1.8 مليار من الساكنين الحضريين الجديد في دول (أفريقيا، و أمريكا اللاتينية، **(مايكل**

تودارو 364) وآسيا ، وستبلغ نسبة سكان الحضر في العالم إلى 60 % في عام 2030 م طبقاً لأحدث إحصائيات الأمم المتحدة . **(ديفيد إ بلوم وتارون خانا : 2007 ، ٩) .**

وقد لوحظ في غالبية الدول بأن تزايد عدد سكانها يترافق دوماً مع تزايد عدد سكان المدن ، (أي نسبة الحضر) من جهة ، وتناقص نسبة القرويين من جهة أخرى وهذا ما تؤكده إحصاءات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالسكان . وتختلف معدلات الهجرة الريفية بين مختلف مناطق العالم ، إذ يقل معدل نمو الهجرة إلى الحضر عن 1 % لكل سنة في أكبر مدن العالم المتقدم (طوكيو – نيويورك) ، بينما تصل إلى 6 % في بعض دول إفريقيا متضمّنة (نيروبي / لاغوس / أكرا) . وفي بعض الدول في آسيا، و الدول في أمريكا اللاتينية يتراوح مقدار النمو السكاني بين أربعة وخمسة في المائة.

والجدولين الآتيين يبيّنان تطور سكان ومعدّل نمو الحضر في المناطق الرئيسة في العالم بين 1950م – 2025 م:

الجدول (١) : سكان الحضر في المناطق الرئيسة في العالم بين سنتي 1950 م – 2025 م (بالمليون)

الأقاليم	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2025(متوقع)
العالم	724	1012	1352	1807	2548	3208	5065
الدول المتقدمة	449	573	689	834	875	956	1090
الدول الأقل نمواً	275	439	654	972	1709	2101	4025
أفريقيا	32	50	83	133	250	331	804
أمريكا اللاتينية	68	107	162	241	358	431	601
آسيا	218	342	407	596	1101	1291	2615

المصدر: مايكل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية : 2006 . 347

الجدول (٢): معدّلات النمو الحضري والنسبة المئوية للحضر 1975، 1995 ، 2025 ، الوحدة: (%)

المنطقة	معدّل النمو الحضري 1990 - 1995	النسبة المئوية للحضر		
		1975	1995	2025
أفريقيا	4.4	25	34	55
أمريكا الجنوبية	2.5	64	78	88
آسيا	3.3	25	35	55
أوروبا	0.6	67	74	83

المصدر: مايكل تودارو ، التوسع الحضري ، والبطالة ، والهجرة في أفريقيا ، النظرية و السياسات، 1997، .09

وفي أوروبا ، وذلك بين نهاية القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠ ، ارتفعت الكثافة في المناطق الريفيّة، وظهرت حركة انتقال إلى الأماكن الحضرية بعد ذلك وإلى العالم الجديد (كندا ، والولايات المتحدة ، وأستراليا) ، ومن بين هذه الدول المتقدمة : إيطاليا ، وألمانيا و ايرلندا التي حدثت فيها المجاعة ، وتمّ انخفاض نسبة الفرص من الناحية الاقتصادية وذلك في مناطق الصناعة الحضرية مما أدى إلى هجرة العمال نحو الدول التي يوجد فيها قلة في العمال، وذلك في أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) و استراليا ، وقد كان لهذه العمالة أثر في تدعيم اقتصاديات العالم الجديد وأستراليا، وقد قال الاقتصادي برنيلي توماس عن هذه الظاهرة : " مساهمات الدول الأوروبية في الهجرة المتجهة إلى العالم الجديد وأستراليا كانت تمتاز بكبرها وما قدمته من إسهامات في تطوير الاقتصاد في الدول المستقبلة، إذ كانت هجرة 1.2 مليون من ايرلندا ، وما يقارب المليون شخص من ألمانيا، وقد تدفق هؤلاء بين سنتي 1847– 1855 ، وزيادة على ذلك حوالي نصف مليون من الدول الاسكندنافية و أكثر من مليوني

ألماني بين سنتي 1880 – 1885 ، فضلاً عن 1.75 مليون من إيطاليا بين سنتي 1898 – 1907 م . " **(مايكل تودارو ، 183)** .

وتشكل الهجرة من الريف إلى الريف ومن الريف إلى المدينة أهم أنواع الهجرة في إثيوبيا وغانا اللتان حافظتا على الطابع الريفي ، وفي عام 1994 كان 45 % من سكان إثيوبيا من المهاجرين الجدد أو القدماء و الوافدين من المدن الأخرى (43 %) ، وفي غانا كان نسبة سكان المدن في عام 1998م من المهاجرين الذين قدموا من المدن الأخرى (70 %) . **(فيركل، 2004 ، 04).**

ونتج عن ذلك في البلدان التي ليس بمقدور إنتاجها الغذائي مواكبة تزايد الطلب تفاقم للتبعية الغذائية وتزايد حالات سوء التغذية وارتفاع عدد المصابين بأمراض ناجمة عنه (كالسكري ، بعض أمراض القلب والسمنة المفرطة وغيرها) .

المطلب الثالث: الهجرة الريفية الحضرية في الوطن العربي:

تشكل موطناً لما مجموعه 357 مليون نسمة وفقاً لبيانات سنة 2010 م ، فضلاً عن انها إحدى أكثر المناطق تحضّراً في العالم ، وذلك في ظل تسجيل ما نسبته 56 % من إجمالي سكانها يعيشون في المدن (**الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 2012 ، ١)** .

أي يتزايد بمعدّل وسطي يبلغ 5 % ، مقابل 0.9 % للزراعيين ، وهذا التفاوت بين المعدلين دلالة واضحة على معدّلات التروح المرتفعة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى تراجعت نسبة سكان الريف إلى إجمالي عدد السكّان من 48.6 % عام 1995 م إلى 44.5 % عام 2004 م **(الدكتورة رانيا ثابت الدروبي ، 2008 ، دمشق 301)** ، ويشير تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2009 م أنه في سنة 1970 م ، كان 38% من السكان العرب من الحضر ، وارتفعت هذه النسبة إلى 55 % في سنة 2005 م ، وقد تتجاوز 60 % بحلول السنة 2020م . **(الأمم المتحدة ، 2009 ، بيروت ٣)**

وتتباين نسب تزايد سكان المدن من إقليم لآخر ومن دولة لأخرى ، فقد تضاعف عدد سكان دول شمال إفريقيا في جيلٍ واحدٍ بأربع مرات من 20 مليون إلى 130 مليون نسمة وتراجعت نسبة القرويين بأكثر من 30 % ، ففي الجزائر مثلاً المدة بين 1966 – 1973 تزايد سكان الحضر بنسبة 5.6 % مقابل 2 % لسكان الريف ، مما جعلها تتسم بنسبة كبيرة لسكان المدن ، أي 40 % من السكان يعيشون في المدن وأشباه المدن (البلديات) ، وهذا ما أدى إلى عدم التوازن بين الريف والمدن .

وفي المغرب تضاعف عدد سكان المدن 13 مرة خلال المدة 1900 – 1960 م في حين تضاعف عدد سكان الريف 3 مرات فقط في نفس المدة ، **(خيري عزيز ، 226 و 438)**

وعلى الرغم من أن التركيبة السكانية هي في تراجع دائم لصالح سكان المدن ، إلا أنه قد لوحظ أن للظروف الأمنية الخاصّة التي تمر بها بعض الدول العربية تزايد نسبة سكان الأرياف في الأعوام الأخيرة ولو بشكل طفيف ، وربما يعود ذلك لافتقاد الأمن في بعض المدن المعنية .

العراق مثلاً ، كانت نسبة سكان الأرياف في سنة 2003 م نحو 82.7 % ثم أصبحت في سنة 2005 م بعد الاحتلال الأمريكي 33 % ، وفي فلسطين ارتفعت من 27.83 % إلى 28 % ، وفي الصومال ارتفعت من 52 % إلى 60 % ، السودان ارتفعت من 62.4 % إلى 63.8 % في حين ترتفع في اليمن إلى أكثر من 71 % من السكان ، وتتراوح هذه النسبة بين 40 – 58 % في مصر ، موريتانيا ، المغرب ، سوريا والجزائر.

وذلك عكس منطقة الخليج التي تشهد أسرع معدلات نمو سكاني لعملية التحضر ، وتتراجع فيها نسبة سكان الأرياف إلى أدنى مستوياتها فهي أقل من 1 % في الكويت ونحو 4.2 % في الإمارات سنة 2005 م ، ووصلت نسبة التحضر في المملكة العربية السعودية سنة 2004 م نحو 82 % ، واستحوذت المناطق الثلاث الرئيسة (الرياض ، مكة المكرمة ، الشرقية) على نحو 65 % من سكان المملكة ، مما أدى إلى حدوث تباين إقليمي في التوزيع السكاني والأنشطة الاقتصادية والخدمية بين مناطق المملكة من جهة وبين مدن وقرى المنطقة الواحدة .

نفس الحالة بالنسبة لدول الجنوب العربي (جزر القمر، جيبوتي ، الصومال ، السودان ، واليمن) إذ تشهد وتيرة أسرع لعملية التحضر (**الأمم المتحدة** ، ١ ،) ويؤكّد عليه تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية سنة 2007 م ، إن سكان المدن في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتزايدون بمعدّلات أعلى بكثير من معدلات تزايد سكان الريف، ففي اليمن مثلاً تتضاعف عدد سكان المدن ثلاث مرّات تقريباً في المدة من 1975 – 1998 م إذ ارتفعت نسبتهم من 11.4 % إلى 31.4 % ، وعرفت العاصمة صنعاء معدّل زيادة سكانية قدرها 8 % بين 1985 – 1995 م .

وفي مصر بلغ عدد سكان القاهرة الكبرى 24 مليون نسمة في أوائل القرن بفعل الهجرة ، إلا أن الهجرة من الحضر إلى الحضر هي التي تهيمن على تيار الهجرة الداخلية في مصر إذ تقارب ثلثي تيارات الهجرة على مدى التعدادات الثلاثة وتهيمن حركة الهجرة بين المحافظات الحضرية الأربعة (القاهرة والجيزة والإسكندرية و القليوبية) على تيار الهجرة الحضرية ، والجدول الآتي يبين ذلك :

الجدول ٣ : حجم الهجرة ونوعها في مصر في المدة بين 1976 – 1996

المصدر: أ. د نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، ٢٣١

نوع الهجرة	1967		1986		1996	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
حضرية – حضرية	2577959	64.3	3003054	72.9	2535864	60.4
ريفية حضرية	984469	24.6	540933	13.1	562471	13.4
حضرية –ريفية	260295	6.5	422955	10.3	949489	22.6
ريفية – ريفية	186724	4.7	152296	3.7	147611	3.5

وعموماً إن المنطقة العربية تشهد نزوحاً ريفياً، وإذ تشير التوقعات إلى احتمالية نمو مجمل الكثافة السكانية بنسبة الضعف بحلول سنة 2050م إذ ستبلغ نسبة التحضّر 68 % .

المبحث الثاني العوامل المؤثرة في الانتقال البشري إلى مراكز المدن :

تختلف أسباب الهجرة الريفية اختلافاً جلياً ولكن القاسم المشترك الأكبر من هذه الدوافع والأسباب هو عدم الرضا عن بيئتهم الأصلية مما يحفّزهم للانتقال نحو بيئة أخرى أكثر ملاءمة كما يعتقدون.

وتصنف الأسباب على أساس عوامل تكمن في الريف المرسل للمهاجرين وتسمّى بعوامل الطرد وعوامل تكمن في المدينة المستقبلة للمهاجرين ويؤديا دوراً كبيراً في التأثير المباشر على خصائص المهاجرين ونمط هجرتهم والآثار الديموغرافية و الإجتماعية و الإقتصادية المترتبة على المهاجرين وأسرهم وموطنهم الأصلي ، ويعد العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسة المؤثّرة . وتشمل قوى الجذب إلى هذه المدن لاسيما (إذا كانت هذه المدينة هي العاصمة) عوامل سياسية وتاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية ، فإذا كانت المدينة مقرّاً للحكومة والحكم الإداري ومركز للتعليم والجامعات وتؤدي دوراً أو فعلاً مهماً في التنمية زاد تدفق الهجرة إليها . كذلك فإن توافر وسائل المواصلات والارتفاع بمستوى الخدمات سواء كان ذلك في الإسكان أو التعليم أو الصحة أو الترفيه أو الترويح تعد من العوامل التي لها دور في الهجرة إلى المدن أما عوامل الطرد فترجع أساساً إلى الكثافات السكانية العالية نسبياً التي تعاني منها غالبية المناطق الريفية نتيجة لزيادة عدد السكان على أرض زراعية محدودة وعدم توافر مجالات رزق أخرى مما جعل الأرض تلفظ الزائد عن حاجتها لاسيما إذا ما أخذنا في الإمكان تزايد الاعتماد على الآلات الميكانيكية في الزراعة وما ترتب على ذلك من الاستغناء عن القوى العاملة في الريف . كذلك فإن من عوامل الطرد الأخرى التطوّر الكبير في مفاهيم وعادات وميول الأجيال الصاعدة من الريفيين وميلهم نحو النزوح إلى الحضر بدلاً من الركون والاستقرار ارتباطاً بالأرض التي تضيق رقعتها.

وفي بحث ميداني أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في جمهورية مصر العربية عن الهجرة إلى القاهرة اتّضحت الحقائق الآتية :

١. إن الأسباب الطاردة تكمن أساساً في الناحية الاقتصادية بوصفها عاملاً رئيساً مؤدّياً للهجرة يأتيها الأسباب الاجتماعية فأسباب طارئة ثمّ أسباب خاصّة كظروف العمل ونقص الخدمات .

٢. إن الأسباب الجاذبة للسكان في مدينة القاهرة هي نفسها الأسباب الطاردة إذ أن الانتقال يتم بعد الموازنة بين الظروف بين المنطقتين.

٣. إنه بالنسبة للأسباب الاجتماعية فهناك عوامل اجتماعية ضاغطة وطاردة في الريف ومشجّعة في المدينة .

٤. إنه ليس لمغريات المدينة أو الحياة الحضرية دور يذكر في الطرد و الجذب .

وأخيراً فإن التسلط الحضاري للأسباب القاهرة وما ينتج عنها من استقطاب للتنمية تؤدي إلى تحكم الأسباب القاهرة في باقي أجزاء الحيّز القومي المتاح إذ تحطّم في مراحل نموها القدرات الكامنة للأقاليم الأخرى.

العوامل الطاردة للسكان

١. العوامل الاقتصاديّة:

تتعدد الأسباب الاقتصادية التي تدفع بالمواطنين الى الاتجاه نحو مراكز المدن وترك مكان إقامتهم طلباً لحياة أفضل ومن هذه العوامل :

١. الفقر :

إن انخفاض المستوى الإقتصادي أو الفقر هو العامل الأساس والدافع الأعظم لانتقال السكان نحو مراكز المدن طلباً في تحسين مستوى المعيشة .

إذ يعيش نحو 80 % تحت خط الفقر الدولي ضمن المناطق الريفية وخمس سكان الريف في فقر مدقع وهو معدّل أعلى بأربع مرّات من معدّل سكان الحضر . **(المنظمة العربية**

للتنمية الريفية ، التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة ، أيلول ، 2023 ، ص ٣٦) . ومثالاً على ذلك تشير الدراسات الى ان نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر في تونس تبلغ 26 % من سكان الريف بينما تبلغ هذه النسبة 6% فقط في الدول الكبرى من البلاد.

ويظهر الجدول الآتي معدلات الفقر في تونس بحسب مناطق الإقامة كما يأتي:

المنطقة	السكان بالمليون	معدّلات الفقر
الريف	3.5	% 26
المدن المتوسطة	3.1	% 15
المدن الكبرى	3.8	% 6.3
المجموع	10.4	% 15

وفي مثال آخر نلاحظ بأن المجتمع الأردني يعاني من ظاهرة الفقر في الريف على الرغم من أنه مجتمع متحضّر إذ يعد حوالي 19 % من سكان الريف فقراء مقابل 10 % في المدن.

٢. الرغبة في الحصول على فرصة عمل أفضل ودخل أعلى في المدينة:

يزيد توافر فرص العمل في المدينة عما هي في الريف وتعد عملية البحث عن فرص عمل أفضل وأكثر تنوّعاً وزيادة أجور الدخل هي دافع رئيس يجعل المواطنين يميلون للتوجّه نحو مراكز المدن التي تشكل مركزاً للأعمال و الصناعة كما ان (تطور القطاع الصناعي وحاجته لليد العاملة) والتجارة والخدمات مما يهيئ فرصاً أكبر للعمل والتقدّم الاقتصادي .

فقد أشارت دراسة الى الهجرة الداخلية في سوريا أن هناك تزايد في أعداد المهاجرين من الريف بمقدار (١٠ آلاف) مهاجر بين عامي 1994 و 2004 م أي بمقدار (1.5 %) في المتوسط سنوياً أي ما يعادل ٤٤ ألف مهاجر خلال تلك المدة .

وقد تعود أسباب تلك الهجرة المرتفعة من الريف إلى انخفاض الدخل بالنسبة للعاملين في الزراعة وإلى طبيعة العمل الزراعي الذي يتّسم بالموسمية قياساً بالأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى ، فضلاً عن ذلك سوء المواسم الزراعية الناتجة عن شحة الأمطار .(**المكتب المركزي للإحصاء ، الهجرة الداخلية في سوريا ، ٧)** .

وكما هو الحال أيضاً في تونس كذلك فإن الأسر الأردنية التي تعمل بالزراعة تكسب عادةً أقل من أي أسرة معيشية أخرى .

٣ . قلّة حجم الحيازة ونصيب الفرد من الأرض الزراعية :

إن سبل العيش لسكان الريف في جميع أنحاء العالم معرّضة لخطر فقدان الأراضي المنتجة ونتيجة ذلك يغادر الناس منازلهم ومجتمعاتهم . ففي سورية بلغت نسبة المهاجرين خلال المدة (1955 م – 2000 م) بسبب عدم حيازة أرض زراعية او صغر مساحتها وتدنّي إنتاجها (2.6 %) . و أوضحت نتائج المسح (مسح الهجرة الداخلية في سوريا في سنة 2000 م) أن نحو (21.2 %) أي خمس عدد الأسر المهاجرة فقط يملك حيازة زراعية الأمر الذي يؤكّد على أن حيازة الأسر للأرض الزراعية يعد عاملاً مهمّاً في استقرار الأسر الريفية ويحد من هجرة أفرادها . كما أن لطبيعة الحيازة الزراعية ومساحتها أثر على قرار الهجرة نحو مراكز المدن .(**المكتب المركزي للإحصاء ، الهجرة الداخلية في سوريا ، 2014، ١٧)** .

٢. عوامل المناخ والكوارث الطبيعية :

لقد اصبح لتغير المناخ حصة في الإحصاءات المتعلقة بالنزوح فمن أصل 71.1 مليون شخص نزحوا داخل دولهم في جميع أنحاء العالم حتى نهاية السنة الماضية فقد تسببت الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ في نزوح نحو 6.2 % منهم 8.7 ملايين شخص وذلك بحسب تقرير لمركز النزوح الداخلي في سنة 2023 م ويقصد بالكوارث

الطبيعية هي من الزلازل والبراكين والانهيارات الأرضية والعواصف والفيضانات وحرائق الغابات وجفاف شديد في درجات الحرارة وجفافها .

وقد سجّل عام 2022 م بحسب نفس التقرير أعلى نسبة في المتوسط السنوي كحالات النزوح بسبب الكوارث الطبيعية خلال الأعوام العشرة الماضية .

ومن الأمثلة على ذلك :

أدّى الجفاف الذي شهدته سوريا بين سنتي 2005م و 2010 م إلى تدمير الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي ودفع 1.3مليون شخص من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ولقد أدّت بدورها إلى توتر المجتمعات المكتظة بالفعل .أما في أمريكا اللاتينية فقد دفعت موجات الجفاف والفيضانات المتعاقبة في السلفادور إلى حافة الهاوية مما أسهم في تلف المحاصيل المدمر ودفع عشرات الآلاف من دولهم إلى المدن .

كذلك نقص الأمطار وذوبان الثلوج في هلاك المحاصيل ونفوق الماشية ، وذلك بعد أربع أعوام من انخفاض معدّلات هطولات الامطار عن المتوسط في مقاطعة بادغيس وغور وهيرات الواقعة شمال غرب أفغانستان دفع بأعداد كبيرة من الناس في التحرّك من الريف إلى المدن في نيسان بحثاً عن سبل كسب العيش والخدمات الأساس والمساعدات الإنسانية .

إن الأدلة الواردة من بنغلادش تشير إلى نحو 22% من الاسر العاملة الريفية المتأثرة بالفيضانات الناتجة عن المد البحري ، و 16 % من الأسر المتضررة من تعرية ضفاف الأنهار ، هاجرت إلى مناطق حضرية . وتظهر الأدلة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن نحو 50 % من الهجرة الصافية (أي ما يقدّر بنحو 5 ملايين شخص) في المدة بين سنتي 1960 م و 2000 م كان ناتجاً عن تغيرات في درجات الحرارة ومعدّلات هطول الأمطار ، مما أثر على الإنتاج الزراعي وتسبب في انخفاض الدخل الزراعي والأجور الريفية وحفّز بذلك التحركات من الريف إلى الحضر . (الأمم المتحدة ، تقرير صادر عن منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ، 2023 ، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم) .

٣ . العوامل الديموغرافية:

١ . النمو السكاني:

تتمثل في انخفاض معدّلات الوفيات وما يصاحبها من ارتفاع في معدّلات النمو السكاني في الريف ، مسبباً في نقص الموارد. مثلاً في مصر كانت أهم أسباب الهجرة من الريف إلى المدن هي الضّغط السكاني الناشئ عن النمو السكاني السريع في الريف على الرقعة الزراعية المحدودة وتوفر فرص عمل أفضل في المدن .

٢ .العمر والجنس :

في بعض الدول في العالم تحتل هجرة النساء من الريف إلى المدن الغالبية العظمى من إجمالي الهجرة السكانية من الريف إلى الحضر .

ففي الماضي كانت المرأة ترافق زوجها لكسب رزقه في الحضر ثمّ أصبحت تسافر إلى المدن بمفردها ، وهناك عدد كبير من النساء غير المتزوّجات في أمريكا اللاتينية وآسيا و إفريقيا يهاجرون إلى المدن بحثاً عن فرص عمل .

العوامل الجاذبة للسكان

١ . العوامل الاجتماعية والخدمية :

١. الدراسة والتعلم :

الوصول إلى التعليم الجيّد والبحث عن فرص أفضل للتعليم والتدريب من عوامل الجذب نحو المدن لما تتوافر فيها من مؤسسات تعليمية من جامعات ومدارس ومراكز ثقافية ومراكز تدريب تهيئ تخصصات وبرامج أكثر تنوّعاً وجودة .

٢. مرافقة الأهل و الأسرة :

أن الكثير من الأفراد يهاجرون إلى المدن للانضمام إلى عائلاتهم أو حتى الى أصدقائهم الذين استقروا في المدن أو لم شملهم معاً .

٣. الهرب من القيود التقليدية التي تفرضها العلاقات الاجتماعية أو العائلية تزيد من رغبة السكان في الانتقال نحو المدن.

٤. العوامل المتعلّقة بالبنية التحتية (الخدمات) :

تكون المدن عادة مجهزة ببنية تحتية أفضل مثل الخدمات الأساس كالصرف الصحي والمياه والكهرباء ووسائل النقل العام وتوافر طرق المواصلات التي تتيح تنقل السكان إلى الأسواق وأماكن العمل بسهولة ويسر يضاف على ذلك توافر الخدمات الصحية فقد يلجأ بعضهم إلى المدن للوصول إلى الرعاية الصحية والمستشفيات والمرافق الطبية.

أما بالنسبة للبنية التحتية للقرى فتكون غير متطوّرة أو أنها لا تتوافر بالمستوى نفسه.

ونلاحظ مثلاً في موريتانيا تظهر بشكل واضح الفجوة الريفية الحضرية والفرق بين الريف والمدينة من حيث البنية التحتية وذلك بالنسبة للحصول على الكهرباء (٨٠.٥ % أما الريف 4.3 %) مما يعني أن أكثر من نصف إجمالي السكان محرومون من الكهرباء ويعاني الريف من إهمال شديد بالنسبة إلى تلك الخدمة. كما تظهر الفجوة بوضوح أيضاً بالنسبة لمياه الشرب النقية (حضر 89.3 % – ريف 49.9 %) **إذ** إن حوالي 50 % من إجمالي السكان في الريف محرومون من مياه الشرب النقية . **(المنظمة العربية للتنمية الريفية ، التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة ، أيلول ، 2023 ، 49) .**

٢ . عوامل النزاع والعنف :

تعد المدن والبلدان قصداً لهروب الاشخاص الأشخاص الهاربين من النزاعات والعنف غالباً بحثاً عن السلامة والأمان .

ومن المتوقع في هذا القرن الحضري أن تزداد حالات النزوح التي تبدأ تنقلها وتنهيه في حدود نفس المدينة . وتتفاوت بشكل ملحوظ قدرة المراكز الحضرية بحسب مساحتها وثرواتها وتصنيفها من إذ كونها مدن مركزية أو ثانوية على التعامل مع ظاهرة النزوح .

مثال (١) فقد أسهم النزاع المسلح الذي شهدته أفغانستان لأكثر من أربعة عقود إلى تعطيل جهود التنمية في الدولة وحدوث حالات نزوح كل عام .

في عام 2018 م بلغت أعداد النازحين 371.000 بسبب النزاع .

مثال (٢) يأتي معظم النازحين في أوكرانيا من خلفيات حضرية وعلى الأخص مدينة دونتيسك و هورليفكا وسلوفيانسك ولوهانسك و كراماتورسك، إذ كانت المراكز الحضرية في أوكرانيا ومنها العاصمة كييف مقصداً هامّاً للفارّين من النزاع ، كما تقدّم المدن والدول الأوكرانية وصولاً لأفضل الخدمات ، ويوجد فيها فرص أكبر لكسب العيش مقارنة بالمناطق الريفية ، وقد تمكن الكثير من النازحين من بناء حياتهم في بيئتهم الحضرية الجديدة .

٣ . العوامل الثقافية :

وتتضمّن الأمن في علاقات الاسرة الريفية الممتدة ومغريات المجتمع الحضري الحديث .

خاتمة:

إن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة ظاهرة شائعة في مختلف مناطق العالم تنتج عنها مجموعة من النتائج الديناميكية تنعكس بدورها على مجتمعي الطرد والجذب إذ أنها تغير حجم وتركيب السكان العمري والنوعي فضلاً عن إلى النتائج الاقتصادية في كل المناطق الطاردة و الجاذبة .

ويمكن أن نتوصل بعد القراءة في موضوع الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يتعلّق بنتائج الهجرة على المدينة ومنها ما يتعلّق بنتائج الهجرة على الرّيف

النتائج :

ترافق عملية الهجرة من الأرياف إلى المدن الكثير من التغييرات على المجتمع الريفي ومنها :

- حرمان القرية من الأيدي العاملة ذات الكفاية في قطّاع الزراعة ما أدّى إلى ارتفاع الأجور ونقص إنتاجية العامل الريفي فتأثر مردوده الاقتصادي بل وعلى إهمال الزراعة

وترك المساحات الزراعية بوراً ، وقد أدى هذا النقص في الأيدي العاملة الريفية وارتفاع أجور العمال الزراعية وتكلفة الإنتاج الزراعي إلى العزوف عن الزراعة كلّياً أو جزئياً لتدنّي الإمكانات فأثر ذلك على الإنتاج والتنمية في المناطق الريفية .

- حرمان القرية من الشباب المتعلمين نتيجة الهجرة إلى المدن مما خلق فجوة كبيرة بين المجتمعين الريفي والمدني من الناحية الثقافية والتعليمية مؤدّياً بذلك إلى ارتفاع معدّل الأمية في الرّيف .
- هجرة الشباب تؤدي إلى ظهور مشكلة في التركيبة النوعية والعمرية في القرى إذ تزيد نسبة الشيوخ والأطفال وهو ما يؤثّر على إنتاجية القرى وخلق المشكلات الاجتماعية فضلاً عن التاثير على الإنتاج في القرى .

أمّا النتائج على المجتمع الحضري، فهي تحدث عملية هجرة الكثير من التغييرات الى المجتمع الحضري ومن أهمها :

(بلعيد محمد ، مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية ، 2023)

- التضخّم السكاني السريع في المدينة نتيجة هجرة أعداد كبيرة من الرّيف إليها خاصّة من فئة الشباب.
- ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية نتيجة لخرق القانون ومحاولات التكيّف والتطبّع بأسلوب حياة المدينة وهو ما يدفع بالكثير من المهاجرين إلى تحطيم القيود مثل تفكك الروابط الأسرية .
- الزّحف العمراني على الأراضي الزراعية في الأراضي المحاذية للمدينة من أجل تطوير مشاريع الإسكان والخدمات والضّغط على الخدمات في المدينة ما يسبب زيادة في الأعباء المادّية من أجل توافرها.

التوصيات:

بما أن الهجرة من الريف إلى المدينة تعد من العوامل الرئيسة في نمو المدن لذلك لابد أن تراعى هذه الحلول في كل من الريف والمدينة .

بالنسبة للريف :

١. تثبيت الفلاح بأرضه بزيادة الرقعة الزراعية ، ومنح المزارع والعاملين بالزراعة المساعدات والتسهيلات من حيث تأمين البذار والأدوات الزراعية، والمياه، والسوق، والنقل الرخيص والسريع .

٢. تنمية مصادر أخرى فضلاًعن الموارد الزراعية .

٣. رفد مصادر الدخل الريفي بمهن تدر أرباحاً كصناعة البسط ، والسجاد وبعض الصناعات النسيجية .

٤. تحسين سبل العيش الريفي وتحديث نمط حياته ، بالإهتمام بمسكنه وبمرافقه الصحية والإجتماعية والثقافية ، مع ممارسة التثقيف الريفي الموجه لمصلحة الإنتاج الزراعي .

٥. الحرص على وجود توازن سكاني بيئي في الريف والمدينة ويتحقق ذلك بتوزيع اعتمادات التنمية توزيعاً عادلاً بحيث لا تبقى مركّزة في المدن .

بالنسبة للمدن :

١. تأمين استيعاب القادمين سكنياً ، وتيسير إقامتهم مع توافر الشروط الصحية والثقافية والنفسية و الإجتماعية التي تكفل إزالة قسوة المرحلة الانتقالية الصعبة .

٢. تيسير السبل لدمج القادمين الجدد بالمجتمع الجديد ، بعد عملية تحويل مدروسة تسهل انتقالهم من منتجين زراعيين إلى منتجين مدنيين .

٣. عدم التركيز على إنشاء المصانع والمشاريع الاقتصادية الكبيرة في المدن الكبرى وإقامتها ونشرها حيثما توافرت مقوّمات قيامها .

المصادر و المراجع :

١. أ . نزعي فاطمة أ . هاشمي الطيب جامعة سعيدة . ظاهرة الهجرة الريفية وأسباب انتشارها وآثارها ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسات إقتصادية ٢٩ / ٢ . ص (175-174-173-172) .

٢. مايكل تودارو ، 2006 ، التنمية الاقتصادية ترجمة ومراجعة محمود حسني وحمود حامد محمود ، دار المريخ للنشر ، الرياض .

٣. البنك الدولي ، التنمية الريفية ، ورقة عمل قطاعية ، إعداد مجموعة من خبراء البنك ، دار الكتب الوطنية ، تونس فيفري 1975 .

٤. محمد فتحي أبو عيانة ، 1993، الطبعة الرابعة ، جغرافيا السكان أسس وتطبيقات

٥. محمد أحمد علي حسانين ، القاهرة ٢٠٠٩ ، الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة بين (١٩٦٠ – ١٩٩٦ م) .

٦. الهجرة الداخلية في سوريا ، تقرير المكتب المركزي للإحصاء .

٧. بلعيد محمد ، مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية ، المجلد / 05 / العدد 01 (2023) ، قراءة تحليلية حول ظاهرة النزوح الريفي ، أسبابها ودوافعها ودورها في النمو السكاني داخل المنطقة الحضرية .

٨. أ. د محمد نبيل جامع ، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية ، دار الجامعة الجديدة الأزاريطية ، الإسكندرية 2010 .

٩. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد كامل عارف ، سلسلة عالم المعرفة (142) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون أكتوبر 1989

١٠. سير روي كالن ، عالم يفيض بسكانه – عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها ، ترجمة ليلى الجبالي ، سلسلة عالم المعرفة ، أيلول 1996 .

١١. أحمد سامر الدعبوسي : التنمية والسكان ، مكتبة المجتمع العربي ، ودار أجنادين للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2007 ،.

١٢. منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، (ملخص المدن الخفية) . الكشف عن التفاوتات الصحية في المناطق الحضرية والتغلب عليها ، طبع في اليابان وسويسرا ، 2010 .

١٣. د . محمد سليمان عبد الوهيد ، أثر سياسات الهجرة على النمو الحضري في السعودية ومصر (دراسة مقارنة – كلية الآداب جامعة الملك سعود .

١٤. ديفيد إ بلوم وتارون خانا : الثورة الحضرية ، مجلة التمويل والتنمية العدد 3 ، المجلد 45. ، 2007 ،

١٥. فيركل، إدوار الزراعة ، ندوة حول الزراعة والهجرة من الريف إلى المدينة في الدول النامية – الحقائق وانعكاسات السياسات – منتدى السياسات الزراعية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، دمشق ، 2004 ،.

١٦. الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل 2012 ، حالة المدن العربية 2012 – 2013 ، تحديات التحول الحضري ، الطبعة الثانية ،نيروبي ، كينيا 2012.

١٧. رانيا ثابت الدروبي ، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد الأول دمشق ، 2008 ، .

١٨. خيري عزيز ، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي ، بيروت.

١٩. إبراهيم فلاني، قاموس الهدى، دار الهدى، الجزائر، د.ت.

٢٠. طارق عبد الحميد الشهداوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩م.

٢١. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٧، ١٩٩٤م.

٢٢. عبدالله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سيسو أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.

٢٣. محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

٢٤. هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، مكتبة الزوراء، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

٢٥. محمد فتحي أبو عيانة ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2007 .

٢٦. المنظمة العربية للتنمية الريفية ، جامعة الدول العربية ، التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة ، سيبتمبر ، 2023 م.

٢٧. الأمم المتحدة ، تقرير صادر عن منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ، 2023 ، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.